هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

يوسف خليفة اليوسف*

ملخص: تعالج هذه الدراسة العلاقة بين النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتبدأ بالتساؤل: هل استطاعت هذه الدول، بعد تنمية معتمدة على النفط الخام استمرت نحو ربع قرن، أن تحدث تحولاً ملموساً في هياكلها الاقتصادية، يتمثل في تطوير بدائل نفطية وتقليل اعتمادها على النفط؟. وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل بالنفي، وذلك من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الدول ما زالت تعتمد على النفط الذي ما زال يشكل النصيب الأكبر من ناتجها وإيراداتها وصادراتها. بعد ذلك تعالج الدراسة أهم الأسباب الكامنة وراء إخفاق هذه الدول في تنويع مصادر دخلها. وأخيراً تقدم هذه الدراسة بعض المقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى تصحيح المسار التنموي لهذه الدول في السنوات القادمة، وتساعد في النهاية على تحقيق التنمية الذاتية المنشودة.

المصطلحات الأساسية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التنمية، النفط.

مقدمة:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن اقتصاديات الدول ذات الموارد الأولية، كالنفط والزراعة والمعادن الأخرى لم يكن أداؤها التنموي خلال السنوات الماضية كتلك التي لا تملك هذه الموارد الطبيعية (Auty, 1998: 83-102)، بل إن عديداً من الدراسات الواقعية العملية (الإمبيريقية) وجدت أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية في عدد من الدول النامية عبر

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الحقب الزمنية الثلاث الماضية (Auty, 1990; Gelb, 1988). ولا شك أن هذه الظاهرة عكس ما هو متوقع؛ لأنه يفترض أن تكون الموارد الطبيعية في دولة ما عاملاً إيجابياً في المسيرة التنموية؛ لأنها تمكن هذه الدولة من الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستهلاك، ومن ثم الارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وهذا ما حصل فعلاً في بعض الدول كالولايات المتحدة والسويد في أواخر القرن التاسع عشر، وفي دول كماليزيا وتشيلي وإسرائيل في القرن العشرين. انطلاقاً من هذه المقدمة تطرح الدراسة الحالية السؤال الآتي: هل استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي بعد أكثر من ربع قرن من الجهود التنموية المعتمدة على النفط أن تحقق تحولات هيكلية في اقتصادياتها ينتج منها تراجع دور القطاع النفطي لمصلحة مصادر أخرى للدخل؟ وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل بالنفي مدللة على ذلك، في الجزء الأول، ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤكد استمرار اقتصاديات هذه الدول في الاعتماد – وبدرجة كبيرة – على النفط الخام. بعد ذلك تحاول الدراسة في الجزء الثاني تشخيص أهم أسباب هذا الإخفاق، ثم تنتقل في الجزء الثالث إلى اقتراح بعض السياسات التي يمكن أن تسهم في تصحيح المسار التنموي لهذه الدول في السنوات القادمة.

أولاً – واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد ذكرنا سابقاً أن دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من الجهود التنموية التي استمرت لأكثر من ربع قرن، ما زالت تعتمد على النفط الخام بوصفه محركاً أساسياً لجميع أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاعتماد المفرط على هذا المورد الطبيعي وعدم القدرة على استخدامه في إيجاد بدائل للدخل وآثار كل ذلك على هذه الاقتصاديات يمكن توضيحه ببعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس.

أ – الإيرادات النفطية:

ما زالت دول المجلس تعتمد – وبدرجة كبيرة – على الإيرادات النفطية مصدراً رئيساً للدخل، فعلى سبيل المثال، في عام 1999 كان إسهام هذه الإيرادات نسبة إلى إجمالي الإيرادات تساوي 66% في الإمارات، 55% في البحرين، 78% في السعودية، 97% في قطر، 81% في الكويت و69% في عمان (صندوق النقد العربي، 2000: 108).

وجدير بالذكر أن أهمية الإيرادات النفطية في دول المجلس هي أكبر مما تصوره هذه الأرقام، حيث إن الإيرادات غير النفطية[1] مرتبطة بالإيرادات النفطية؛ إذ إن الضرائب الجمركية وضرائب الدخل وضرائب الشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي، الذي يعتمد بدوره على حجم النشاط الاقتصادي الذي تولده الإيرادات النفطية. فعلى سبيل المثال عندما تتراجع الإيرادات النفطية فإن الإنفاق العام يتقلص، بما في ذلك الإنفاق على الواردات الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الإيرادات الجمركية (Ascher, 1999: 31-58). ولا شك أن اعتماد هذه الدول على النفط بوصفه مصدراً رئيساً للدخل يجعل جميع جهودها التنموية عرضة للتقلبات في أسعار النفط والكميات المنتجة منه، التي تتحدد في الغالب في الأسواق العالمية. كما أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 كانت 41% في الكويت، 32% في السعودية، 25% في قطر، 23% في الإمارات وعمان، و11% في البحرين (صندوق النقد العربي، 2001: 135). غير أن انتقادنا لاعتماد هذه الدول المفرط على النفط لا ينفي بأي شكل من الأشكال الدور الإيجابي الذي أدته الإيرادات النفطية في تشييد البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية، وفي رفع مستوى المعيشة لأبناء هذه الدول، وفي تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية والخدمية الأخرى. وإن المطالبة بتقليل الاعتماد على النفط الذي سينضب في يوم ما، وتنويع مصادر الدخل في هذه الدول تنبع من الحرص على استمرار ما تحقق من إيجابيات وتحقيق النمو الذاتي والمستمر، ولكن بمحركات غير نفطية استعداداً لفترة ما بعد النفط.

ب – الصناعات التحويلية:

إن سبب الاعتماد المفرط في دول المجلس على الإيرادات النفطية هو إخفاقها، حتى الآن، في تصحيح الاختلال في هياكلها الإنتاجية بتنويع إنتاجها من خلال زيادة إسهام الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي وتقليل اعتمادها على الصناعات الاستخراجية. فكلما كان إسهام الصناعات التحويلية في النشاط الاقتصادي لأية دولة أكبر تنوعت منتجات هذه الدولة سواء أكان ذلك لتلبية حاجة السوق المحلي أم للتصدير، وتعددت مصادر دخلها مما يساعد بدوره على استقرار أدائها الاقتصادي وتقليل الصدمات التي تتعرض لها مشاريعها التنموية. وتشير آخر الأرقام الصادرة من صندوق النقد العربي، وهي أرقام رسمية ومن ثم فإنها

(1) الإيرادات غير النفطية تشمل الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية والمنح والدخل من الاستثمارات.

تحتمل شيئاً من المبالغة، إلى أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي لعام 2000 هي 11.9% في الإمارات، 11.4% في البحرين، 9.1% في السعودية، 5.2% في عمان، 5.8% في قطر، و10.6% في الكويت (صندوق النقد العربي، 2001: 285). في الوقت الذي ترتفع فيه هذه النسبة في الدول الأخرى لتصل إلى 34% في ماليزيا، 24% في سنغافورة، 26% في كوريا، 22% في الفليبين، و26% في كوريا (World Bank, 2000: 252-53). وهذا يعني أن إسهام الصناعات التحويلية ما زال منخفضاً في دول المجلس مما يؤكد إخفاق هذه الدول في إحداث تحول ملموس في هياكلها الإنتاجية. بالإضافة إلى أن زيادة نصيب الصناعات التحويلية وتصحيح هياكلها الإنتاجية يقوم على التحول من إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة ذات الكثافة العمالية التي تعتمد على تقنية بسيطة إلى مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الوسيطة والرأسمالية التي تستخدم تقانة متطورة، وتتصف بوفورات الحجم، مما يساعد على تقليل تكاليف إنتاجها ورفع مستوى قدرتها التنافسية في عالم يتجه إلى الانفتاح وتسوده المنافسة (Stucliffe, 1971: 198-242).

وإذا تأملنا التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لدول المجلس نجد أنه باستثناء صناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والألومنيوم فإن هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، ولم تحقق الصناعات الرأسمالية والوسيطة تقدماً يذكر (صندوق النقد العربي، 2001: 65–78). أما صناعة البتروكيماويات والتكرير فما زال إسهامها في القطاع الصناعي لا يتناسب مع ما تمتلكه هذه الدول من نفط وغاز؛ وذلك بسبب النزعة الحمائية في الدول الصناعية ومحدودية السوق المحلي وغياب التنسيق الإقليمي وندرة الأموال بسبب العجوز في الموازنات العامة وتكاليف الحروب الإقليمية. وأخيراً لا يزال نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة في المجلس محدوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، كالخدمات والزراعة؛ ففي عام 1998 كانت نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي[2] لدول المجلس تساوي: 14.7% في الإمارات، 30.2% في البحرين، 10.4% في السعودية، 11.8% في عمان، 7.6% في قطر، و18.8% في الكويت (صندوق النقد العربي، 2000: 29). وباستثناء البحرين نرى أن نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس لا يزال متواضعاً. وإذا علمنا أن هذه الأرقام تعبر عن التوظيف في القطاع الصناعي بأكمله فإن ذلك يدل

(2) القطاع الصناعي يشتمل على الصناعات التحويلية والاستخراجية بالإضافة إلى قطاعات التشييد والكهرباء والغاز والماء.

على أن التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية هو أقل بكثير من هذه الأرقام، مما يؤكد ما ذكرناه سابقاً من محدودية دور الصناعات التحويلية في هذه الاقتصاديات.

ج – الصادرات الصناعية:

من العوامل التي تساعد على تحقيق النمو الذاتي، التنوع في كل من التركيب السلعي والجغرافي لصادرات الدولة؛ ذلك لأن هذا التنوع يجعل عائدات الصادرات لهذه الدولة أكثر استقراراً، وهذا بدوره يمكنها من الحصول على حاجاتها التنموية كالسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، التي تعتبر أساسية في عملية التنمية، من غير تذبذب مفرط في نشاطها الاقتصادي. وعلى الرغم من إحراز دول المجلس بعض التنوع في التوزيع الجغرافي لصادراتها خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات بالاتجاه نحو دول شرق آسيا غير أنها لم تحقق التنوع السلعي، حيث إن صادرات هذه الدول ما زالت تتركز في النفط الخام مما يجعلها دائماً عرضة لصدمات التغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية. هذا الاستمرار في الاعتماد على الصادرات النفطية تؤكده نسب الصادرات النفطية إلى إجمالي صادرات هذه الدول، التي كانت خلال عام 2000 على النحو الآتي: 40% في الإمارات، 70.5% في البحرين، 91% في السعودية، 83% في عمان، 90% في قطر، و93% في الكويت (صندوق النقد العربي، 2001: 19).

د – عجز الموازنة العامة والدين العام:

لقد تحولت الموازنات العامة لدول مجلس التعاون من حالة فوائض خلال حقبة السبعينيات إلى حالة عجز منذ بداية الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر نتيجة لعدة عوامل عالجها الباحث في دراسة أخرى (يوسف اليوسف، 1993: 75–113). ففي عام 1999 كانت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج الكلي تعادل 2.84% في الإمارات، 5.36% في البحرين، 3.53% في السعودية، 1.53% في عمان، 1.11% في قطر، بينما حققت الكويت فائضاً تصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 10.63% وإن كان هذا الفائض هو استثناء حيث إن الكويت، كبقية دول المنطقة، ظلت تعاني عجزاً في موازنتها العامة منذ بداية الثمانينيات (صندوق النقد العربي، 2001: 327). وقد تنوعت طرق تمويل هذه العجوز خلال السنوات الماضية بين السحب من الاستثمارات الخارجية والاقتراض المحلي والخارجي. فعلى سبيل المثال يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن عجز الموازنة لعام 2000 تمت تغطيته في البحرين وعمان بإصدار أدوات الدين العام، بينما استخدمت دولة

الإمارات السحب من عوائد الاستثمارات الخارجية والسحب من الاحتياطيات العامة لتغطية هذا العجز (صندوق النقد العربي، 2001: 142). ولا بد من التأكيد هنا أن ظهور هذه العجوز في الموازنات العامة واستمرارها في التزايد وما يعنيه ذلك من تراكم في الدين العام وانعكاسات هذا الدين وطرق تمويله على المستوى العام للأسعار واستثمارات القطاع الخاص واستقلالية القرار الاقتصادي، هو دليل على إخفاق في السياسات الاقتصادية لهذه الدول. وهذا بالفعل ما تؤكده التطورات في الدين العام الداخلي لهذه الدول، الذي كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 تساوي 68.1% في السعودية، 6.3% في عمان، 30.8% في قطر، 34.3% في الكويت، و12.5% في البحرين (صندوق النقد العربي، 2001: 333).

هـ – التجارة البينية:

تشير البيانات المتوافرة إلى تواضع حجم التجارة البينية لدول المجلس سواء أكان ذلك نسبة إلى إجمالي تجارتها الخارجية أم نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، ففي عام 2000 كانت قيمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الدولية لدول المجلس هي: 3.4% في الإمارات، و7.9% في البحرين، 5.6% في السعودية، 16.7% في عمان، 7.0% في قطر، و4.0% في الكويت. أما نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي خلال العام نفسه فكانت على النحو الآتي: 3.9% في الإمارات، 10.1% في البحرين، 3.5% في السعودية، 13.6% في عمان، 5.5% في قطر، و2.9% في الكويت. ولا شك أن هذه نسب منخفضة عندما نقارنها بمثيلاتها في التكتلات الاقتصادية الأخرى[3]، فعلى سبيل المثال تشير أحدث البيانات إلى أن التجارة البينية بين دول المجلس، من حيث هو تكتل إقليمي، لم تتجاوز 7.2% في الوقت الذي وصلت هذه النسبة إلى 55% في المجموعة الأوروبية و32% في النافتا[4]. وجدير بالذكر أن هذه النسب لم تتغير بدرجة تذكر منذ قيام منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول وإزالة الحواجز الجمركية بينها عام 1981، مما يدل على أن ضعف التجارة البينية بين هذه الدول يعود إلى معوقات أخرى غير التعرفة الجمركية لا بد من فهمها ومعالجتها حتى تتحقق التنمية

(3) حسبت هذه النسب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001 (الملاحق 2/2، 9/1، 9/3).

(4) الأرقام لدول المجلس حسبت من مجموعة من إصدارات صندوق النقد العربي بينما الأرقام للمجموعة الأوروبية ولتكتل شمال أمريكا (NAFTA) حسبت من نشرات (IFS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

الفعلية. ولا بد أن نضيف هنا أنه حتى هذه التجارة البينية المتواضعة تتصف بالتركز الجغرافي. ففي عام 2000 كانت نسبة 62% من الصادرات البينية لسلطنة عمان هي مع الإمارات وحدها. وكذلك الحال بالنسبة لكل من البحرين وقطر، حيث تتركز صادراتهما البينية في كل من السعودية (50%) والإمارات (49%) على التوالي. ونفس هذا التركز نراه في جانب الواردات حيث كان 62% من واردات عمان يأتي من الإمارات خلال العام نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الدول الأخرى (صندوق النقد العربي، 2001: 178).

و – التنمية البشرية:

ازداد التركيز في دراسات التنمية في السنوات الأخيرة على حرية الإنسان بوصفها أحد أهم مرتكزات التنمية الناجحة حتى إن «أمارتيا سن»، أحد الاقتصاديين الرواد في القرن العشرين والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، أصدر كتاباً بعنوان «التنمية هي الحرية»، يؤكد فيه أن النظر إلى التنمية على أنها نمو الناتج المحلي الإجمالي أو على أنها الزيادة في معدل دخل الفرد أو مساواتها بالتصنيع أو التقدم التقني أو التحديث، هو فهم ضيق للتنمية، حيث إن هذه كلها وسائل لتحقيق حرية الإنسان بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية. لذلك فإنه يرى أن التنمية بمعناها الشامل تتمثل في تحقيق حرية أبناء المجتمع، أي مجتمع، من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعوق قدرتهم على الإسهام الفعال في تقدم مجتمعاتهم (Sen, 1999: 1). أما تقرير التنمية الصادر من البنك الدولي فإنه يشير إلى أن عولمة التجارة وحركة رؤوس الأموال توازيها قوة أخرى محلية، لها أثر في التنمية، وهي تتمثل في المطالبة المتنامية من قبل شعوب العالم النامي بالتخلص من الاستبداد وتحقيق المشاركة في صنع القرار على كل مستوى (World Bank, 1999/2000). فإذا كانت حرية الإنسان بهذه الأهمية المحورية في عملية التنمية فإلى أي مدى استطاعت حكومات المنطقة خلال مسارها التنموي الذي استمر أكثر من ربع قرن تحقيق هذه الحرية لشعوبها؟ إن سجل هذه الحكومات في مجال الحريات لا يتناسب مع طموحات أبناء المنطقة ولا مع تحديات التنمية بل لا يتناسب مع إنجازات بعض الدول الفقيرة من الدول النامية الإفريقية منها والآسيوية. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2002 يؤكد أنه من بين سبعة تجمعات إقليمية عالمية يقع العالم العربي في ذيل القائمة من حيث توافر الحريات السياسية والمدنية (UNDP, 2002: 27-31).

ثانياً – أسباب إخفاق التنمية:

لقد تعددت التفسيرات التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية لتفسير إخفاق الدول ذات الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، وذلك بالانتقال من اقتصاد معتمد على مورد طبيعي إلى اقتصاد متنوع مصادر الدخل. وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول معرفة مدى انطباق هذه التفسيرات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن أهم هذه التفسيرات ما يأتي:

أ – تذبذب الصادرات النفطية:

إن الاعتماد المفرط لدول مجلس التعاون الخليجي على الصادرات النفطية له انعكاسات سلبية على مسيرتها التنموية وقدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي، وهذه الانعكاسات تعبر عن نفسها عبر قنوات عدة، أهمها أثر هذه التذبذبات في ميزان المدفوعات وحجم النفقات الحكومية. فعندما تتراجع الصادرات المتولدة من مصدر وحيد للدخل كالنفط فإن هذا يقلل من قدرة الاقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، وهذا بدوره ينتج منه انخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي وتعطل كثير من المشاريع الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الذاتي، ذلك بالإضافة إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية للدولة (Knudsen & Parens, 1975: 81-128).

وهذا بالفعل ما حدث في دول مجلس التعاون الخليجي عندما تراجعت صادراتها النفطية في منتصف الثمانينيات مما أدى إلى ظهور عجوز في موازين مدفوعاتها، ومن ثم نتج من ذلك تقليل واردات هذه الدول من السلع الرأسمالية والوسيطة، التي تعتبر أساسية لبناء القاعدة الإنتاجية الضرورية لتصحيح هياكلها الإنتاجية. بل إن هذه الدول ما زالت تعاني العجوز حتى يومنا هذا باستثناء تلك الدول التي واجهت الاختلال بالسحب من استثماراتها الخارجية كدولة الإمارات، وإن كان هذا الحل مكلفاً أيضاً من حيث إنه يحرم هذه الدولة عائدات الموارد التي سحبت من الاستثمارات. كما يؤثر التذبذب في الصادرات أيضاً على حجم النفقات الحكومية التي تمثل الإيرادات النفطية نصيب الأسد فيها. فعندما تنخفض قيمة الصادرات النفطية إما نتيجة لانخفاض الأسعار أو حجم الصادرات أو الاثنين معاً فإن الإيرادات الحكومية تتراجع، مما يحتم عليها تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية؛ ولكن نظراً لصعوبة تقليص النفقات الجارية فإن الجزء الأكبر من تقليص النفقات يقع على النفقات الاستثمارية، الأمر الذي يعوق عملية التراكم الرأسمالي ويقلل

فرص تنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو الذاتي. وفي غالب الأحوال لا تستطيع الدول تقليص نفقاتها فجأة وبحجم التراجع في الإيرادات، الأمر الذي ينتج بسببه عجز في موازناتها العامة. وهذا العجز تضطر الدولة إلى علاجه بالاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي، أو بزيادة كمية النقود. وجميع طرق العلاج هذه لها كلفة اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى الكلفة السياسية في حالة الاقتراض الخارجي. فالاقتراض الداخلي قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على السيولة المتوافرة، وهذا يعني بدوره انكماشاً في دور القطاع الخاص. أما الاقتراض الخارجي فإنه يحمّل الدولة أعباء خدمة هذه الديون والشروط التي تفرضها الجهات المقرضة سواء أكانت مؤسسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أم دولاً، وهذه الشروط عادة ما تخل بسيادة الدولة المقترضة واستقلالها. أما التمويل بطبع النقود فإنه يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

هذه الآثار لتذبذب إيرادات الصادرات يمكن توثيقها من واقع دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة خلال فترة الثمانينيات عندما تراجعت إيرادات النفط نتيجة لانخفاض كل من أسعار النفط والكميات المصدرة منه (علي الكواري، وجاسم السعدون 1995: 28–32).

ب – ضعف حلقات القطاع النفطي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن قطاع النفط في دول الخليج يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوعه، ومن ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي (Mayer et al, 1994: 14). ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات: الإنتاجية والاستهلاكية والمالية، وسنتحدث هنا عن حلقتي الإنتاج والاستهلاك، ثم نتحدث عن الحلقة المالية في الجزء التالي عند الحديث عن إدارة الإيرادات النفطية.

1 – الحلقات الإنتاجية:

تنقسم الحلقات الإنتاجية إلى حلقات خلفية وحلقات أمامية؛ **فالحلقات الخلفية** تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، في حين تتعلق **الحلقات الأمامية** باستخدام القطاعات الأخرى لمنتجات هذا القطاع كمدخلات إنتاجية (Auty, 1993: 241-258). ولا شك أنه كلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع الأولي (النفطي)، كمحرك لعملية التنمية وزيادة الإنتاجية، أكبر،

والعكس صحيح، ففي القرن التاسع عشر كان لقطاع القمح في أمريكا الشمالية دور مهم في تنشيط وتشجيع نمو قطاع معدات النقل ومعدات الزراعة مما أدى إلى تحقيق هذه الصناعات مستوى عالياً من التقدم. وفي البيرو في الخمسينيات والستينيات أدى ازدياد صناعات تعليب الأسماك إلى تشجيع صناعة قوارب الصيد، التي ساعدت بدورها على تطور صناعات أخرى مرتبطة بهاتين الصناعتين (Roemer, 1970). غير أن هناك شروطاً لا بد من توافرها لقيام الحلقات الخلفية بدورها المذكور في تنمية القطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الشروط ما يأتي: اتصاف قطاع الموارد الطبيعية (القمح مثلاً) بإنتاج كبير يساعد القطاع الآخر (معدات النقل مثلاً) على الاستفادة من وفورات الحجم، بدء قطاع معدات النقل بإنتاج وحدات صغيرة تعتمد على تقنية بسيطة مما يساعد هذا القطاع على استيعاب التقنية بصورة تدريجية، النمو المطرد لقطاع التصدير أو الموارد الأولية مما يؤمن تطور الصناعات المعتمدة على هذا القطاع، وهي صناعة معدات النقل.

ولكن القطاع النفطي لا تنطبق عليه هذه الشروط، حيث إنه يعتمد على تقنية متطورة واستثمارات كبيرة في مراحلها العليا، ولا بد من تحقيقها في فترة قصيرة، الأمر الذي لا يساعد على قيام القطاع النفطي بدور فعال في تطوير الصناعات الأخرى (الحلقات الخلفية) (Perkins et al, 2001: 630). كما أن القطاعات النفطية في دول المجلس تستورد مكوناتها الإنتاجية، كالمهارات المتطورة والتقنية المتقدمة والسلع الرأسمالية، من الدول الصناعية، الأمر الذي يساعد على تنشيط الاقتصاديات الصناعية بدلاً من تنشيط القطاعات غير النفطية في دول المجلس نفسها. وكذلك الحال بالنسبة للحلقات الأمامية، فإن منتجات القطاع النفطي في دول المجلس تصدر إلى الدول المستهلكة على شكل نفط خام حيث يصنع ويستفاد منه في تنشيط وتطوير شتى المنتجات المرتبطة بالنفط. وما زالت الصناعات المرتبطة بالنفط، كالتكرير والبتروكيماويات، ذات إسهام محدود في اقتصاديات دول المجلس. فعلى سبيل المثال ما زالت الطاقة التكريرية لدول المجلس متواضعة، ففي عام 1998 كانت الطاقة التكريرية في دول المجلس تعادل 4.20% من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم، علماً بأن هذه الدول كانت تنتج ما يزيد على 18% من إنتاج النفط الخام على مستوى العالم للعام نفسه (صندوق النقد العربي، 2000: 315). ولا شك أن عدم نجاح دول المجلس في استخدام منتجات القطاع النفطي لتطوير صناعات أخرى مرتبطة بالنفط يعود إلى مجموعة من الأسباب، منها: السبق الذي حققته الدول

الصناعية ودول شرق آسيا في بعض هذه الصناعات كالتكرير والبتروكيماويات، وقوة المنافسة الدولية في صناعات أخرى كالحديد والصلب، ذلك بالإضافة إلى استخدام الدول الصناعية صوراً متعددة من الحماية الجمركية وغير الجمركية إما باستخدام بعض بنود منظمة التجارة العالمية أو بمحض القوة السياسية وقوة الموقف التفاوضي الذي تمتلكه هذه الدول في مواجهة دول المجلس (Stiglitz, 2002: 3-22).

2 – الحلقات الاستهلاكية:

عندما يساعد القطاع النفطي، من خلال دفعه أجوراً مرتفعة، في زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي بدوره إلى تطور صناعات استهلاكية كالملابس والأحذية والمواد الغذائية ومواد التعليب، مما يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة. غير أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها في دول المجلس لأسباب عدة، أهمها أن الإنتاج في القطاع النفطي يتصف بكثافة رأسمالية وقلة في العمالة مما يجعل حجم الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضاً، بالإضافة إلى ندرة العمالة في القطاع النفطي فإن بقية القطاعات التي يعتمد النشاط فيها على القطاع النفطي تسيطر فيها العمالة الوافدة، وهذه العمالة تحول الجزء الأكبر من مداخيلها إلى دولها؛ أي أن العمالة الوافدة في دول المجلس تتصف بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك في هذه الدول، فعلى سبيل المثال تشير بعض التقديرات إلى أنه في عام 2000 كان الأجانب يمثلون في المتوسط 40.5% من السكان وأكثر من 72% من القوى العاملة (باقر النجار، 2001: 201)؛ هذا يعني أن جزءاً كبيراً من الدخل المتولد في دول المجلس يتسرب إلى الدول المصدرة للعمالة بدل أن يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى تطور الصناعات الاستهلاكية المذكورة سابقاً (Rerkins et al, 2001: 642-643).

إذن، ونظراً لضعف الإنتاج والاستهلاك فإن العبء الأكبر في إحداث التنمية المنشودة كان لا بد أن يقع على الحلقة المالية، المتمثلة في محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات غير النفطية، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة. ولكن لماذا لم تستطع هذه الحلقة المالية تحقيق أهدافها المنشودة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرة التالية من البحث، التي تدور حول الكيفية التي استخدمت بها حكومات دول المجلس مواردها النفطية.

ج – إدارة الإيرادات النفطية:

الإيرادات النفطية في دول المجلس تعود كلها إلى الحكومات القائمة، وبما أن جميع هذه الحكومات ليست منتخبة بالمعنى المعاصر، أي أنها لم تأت في ظل نظام انتخابي تسوده الأحزاب ويتم فيه انتخاب المؤسسات التشريعية من خلال صناديق الاقتراع الحر وتكون نابعة من السلطة التشريعية، أي أن برنامجها هو برنامج الحزب أو الأحزاب التي تمتلك الأغلبية في المجلس التشريعي المنتخب. في ظل هذه الحكومات، إذن، لا يمكننا القول إن إنفاق الإيرادات النفطية يكون خاضعاً لمفهوم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي كما تراه غالبية المجتمع وإنما يتحدد هذا الإنفاق وفق برامج وخطط الحكومات القائمة وحدها. وهذا يعني أن الإيرادات النفطية في هذه الدول ستصرف في وجوه قد تخدم المجتمع وقد لا تخدمه، الأمر الذي يؤدي إلى هدر كثير من هذه الموارد، فالريع المتولد من النفط يولد سلوكيات ريعية لدى فئات المجتمع كافة ولا سيما القطاع العام منه (Lane & Tornell, 1995).

فالعقلية الريعية دفعت بالحكومات إلى عدم الاهتمام بتنويع مصادر الدخل أو بكفاءة استغلال الموارد أو بالجدوى الاقتصادية أو بإعداد كفاءات بشرية ذات مهارات عالية أو بتطوير البيئة المناسبة لاستيراد التقنية وتطويرها محلياً أو الاهتمام بإيجاد إجماع شعبي على السياسات الحكومية. فقد أدت الثروة إلى الارتقاء بأفراد المجتمع – حتى وإن كان بصورة مؤقتة – إلى مستوى استهلاك يضاهي المستويات الاستهلاكية في الدول الصناعية مع فارق أساسي، وهو أن المستوى الاستهلاكي المرتفع في الدول الصناعية يرتكز على اقتصاد منتج ومتنوع في مصادر دخله، بينما الاستهلاك في دول المجلس هو نتيجة استهلاك مورد ناضب، ومن ثم فإن هذا الاستهلاك لا يحمل معه أسباب الاستمرارية كما هو الحال في الدول الصناعية. ولقد أوجدت هذه الثروة الريعية في دول المجلس قيماً جديدة، أغلبها معاد للقيم اللازمة للتأسيس لنهضة فعلية. فالترف ومسابقات اليانصيب والمضاربات في أسواق المال والسعي للربح السريع والمحسوبية والأنانية وتسلق المناصب أصبحت هي القيم السائدة، وتلاشت معاني الإبداع والتفوق والأمانة والإخلاص والإنتاجية وغيرها من القيم التي تعتبر ضرورية لنهضة المجتمع وبنائه، والتي سادت في فترات سابقة من تاريخ الأمة. هذا الاقتصاد الريعي، إذن، يتصف بالتهافت والصراع بين فئات المجتمع المختلفة للحصول على جزء أكبر من الريع النفطي بدل التعاون من أجل بناء اقتصاد بديل أقل اعتماداً على النفط وأقدر على مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية.

ويرى بعض الباحثين أن الحصيلة النهائية لهذا الصراع الريعي هي تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم التفاوت في مستويات الدخل وتفشي الفساد بكل صوره (Perkins et al, 2001: 643)، وهذه أمور بدأنا نشاهدها في دول المجلس في السنوات الأخيرة (يوسف اليوسف، 2002: 257–266).

د. أثر المرض الهولندي:

إضافة إلى ماسبق، هناك سبب آخر قد يفسر إخفاق النفط في تحقيق التنمية في دول مجلس التعاون، وهو ما يعرف بالمرض الهولندي، ففي حقبة الستينيات اكتشف الغاز الطبيعي في هولندا، وتزايدت الصادرات منه وتحسن وضع ميزان المدفوعات في هذه الدولة وكان من المتوقع أن يستمر هذا الازدهار، ولكن الذي حصل في السبعينيات هو العكس؛ حيث بدأ الاقتصاد الهولندي يعاني مظاهر التضخم وتراجع الصادرات الصناعية وانخفاض معدلات النمو وازدياد معدلات البطالة (Perkins et al, 2001: 644). ولقد أدت الطفرة النفطية في السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى آثار مشابهة في عدد من الدول النفطية كالسعودية ونيجيريا والمكسيك. وحاولت كثير من الدراسات النظرية تفسير هذه الآثار غير المتوقعة للقطاع النفطي، ومن غير الدخول في تفاصيل اقتصادية فنية يمكننا تلخيص مفهوم ظاهرة المرض الهولندي وديناميكية تأثيره في عملية التنمية على النحو الآتي: عندما يحدث ازدهار وتوسع للقطاع الاقتصادي الأولي (النفط في حالة دول المجلس أو غيرها من الدول المنتجة له) فإن هذا الازدهار يعني تراكم الفوائض النفطية في خزائن هذه الدول مما ينتج عنه زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات. هذه الزيادة في الطلب الكلي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تنتج في القطاع الذي لا يدخل في التجارة الدولية (non-tradables) نسبة إلى أسعار السلع والخدمات المنتجة في القطاع الذي تدخل منتجاته في التجارة الدولية (tradables)[5]؛ لأن هذا القطاع الأخير لا يمكنه أن يرفع أسعاره،

(5) السلع التي يمكن المتاجرة بها (Tradables) هي السلع التي يمكن تصديرها أو استيرادها، والتي تحدد أسعارها عادة في الأسواق العالمية، وفي الغالب لا تتأثر هذه الأسعار العالمية بالظروف المحلية في الدول النامية. أما السلع التي لا تدخل في التجارة (non-tradables) فهي تلك السلع التي تنتج محلياً ولا تستورد أو تصدر، ومن ثم تحدد أسعارها بقوى العرض والطلب المحليين، ومن أمثلتها الكهرباء والتشييد والنقل وغيرها.

نظراً لخضوعه لقيود المنافسة الدولية. ونتيجة لذلك فإن سعر الصرف الحقيقي[6] يرتفع بالنسبة لمنتجي السلع غير النفطية (القطاع الصناعي) الداخلة في التجارة مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وهذا بدوره ينتج عنه انكماش في هذه الصناعة، سواء في حجم الإنتاج أو حجم التوظيف للعمالة، وهذا ما يعرف بأثر الازدهار النفطي في الطلب على القطاع الصناعي (Demand-side effect). ومما يفاقم من هذا الأثر السالب لتوسع القطاع النفطي على القطاع الصناعي الموجه للتصدير هو أن قدرة القطاع الذي لا يدخل في التجارة على رفع أسعاره وأجور مدخلاته، نظراً لعدم تعرضه لمنافسة عالمية، تجعله أقدر على استقطاب عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، التي تتسرب من القطاع الصناعي الموجه للتصدير والذي لا يستطيع زيادة أسعار مدخلاته ومنتجاته بنفس الحرية، الأمر الذي يعمق درجة انكماشه وتراجعه (Corden & Neary, 1982: 825-848; Roemer, 1985: 234-252). هذا الأثر الثاني يسمى في الأدبيات الاقتصادية بأثر توسع القطاع النفطي على عرض القطاع الصناعي (Supply-side effect). ولقد استطاعت كثير من الدول أن تتجنب الآثار السلبية للمرض الهولندي باتباع مزيج من السياسات الاقتصادية الكلية، كتخفيض قيمة العملة وتقليص النفقات الحكومية وتقليل النمو في كمية النقود.

ثالثاً – نظرة إلى المستقبل:

إن التحليل السابق يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحدياً رئيساً في السنوات القادمة، يتمثل في كيفية استخدام ما تبقى من مخزون نفطي لتحقيق تنمية ذاتية تقوم على مصادر متعددة للدخل لأبناء المنطقة، ومستوى معيشي متقدم ومتجدد، وهذا لن يتحقق إلا بتزويد أبناء المنطقة بالمعارف والتدريب اللازمين لإنتاج وتصدير سلع وخدمات تمثل بدائل للنفط الخام الذي تعتمد عليه

(6) سعر الصرف الاسمي هو عدد الوحدات من العملة المحلية (الدرهم مثلاً) التي تستبدل بها وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلاً) كأن نقول إن الدولار يساوي 3,67 درهم مثلاً. وارتفاع سعر الصرف الاسمي بين العملتين يعني زيادة عدد الدراهم لكل دولار. يقال إن العملة المحلية (الدرهم في هذه الحالة) قد انخفضت لأن عدد الدولارات المطلوبة لشراء نفس الكمية السابقة من الدراهم قد انخفضت. بالمقابل عندما ينخفض سعر الصرف فإن العملة المحلية ترتفع قيمتها لأن شراء الكمية السابقة من هذه العملة يتطلب مبلغاً أكبر من العملة الأجنبية أو الدولار. أما سعر الصرف الحقيقي فإنه يشتمل على سعر الصرف الاسمي مع المستوى العام لأسعار السلع التي يتاجر بها والسلع التي لا تدخل في التجارة وكيفية تأثيرهما على حوافز الإنتاج والاستهلاك.

هذه الدول في الوقت الحاضر للحصول على العملة الأجنبية واستيراد حاجاتها من بقية العالم. ولا شك أن تحقيق هذا الهدف لم يعد سهلاً في ظل تحديات العولمة، غير أن الإخفاق قد يعني أننا نحكم على الأجيال القادمة بالعيش في ظل أوضاع قد تكون أسوأ من الأوضاع التي عاشها أجدادنا قبل اكتشاف النفط في المنطقة. لذلك لا بد من السعي الحثيث والعمل الجاد لإعداد هذه المجتمعات لفترة ما بعد النفط مع الاستفادة من تجاربنا السابقة، التي اتصفت ببعض الإنجازات وبكثير من الإخفاقات، لتصحيح مسار التنمية في السنوات القادمة. وفي اعتقادنا أن تصحيح المسار التنموي لهذه الدول يتطلب العمل على عدة محاور، أهمها ما يأتي:

أ – المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن الخليجي:

في اعتقادنا أن من أهم الأسباب التي جعلت الغرب يتقدم بينما يظل العالم العربي، ودول المجلس جزء منه، متخلفاً على جميع الأصعدة، تهميش دور المواطن العربي وإبعاده عن دوائر القرار المتعلقة بقضاياه المصيرية، الذي تسبب في قتل روح العطاء والإبداع والإنتاج بين أفراد المجتمع العربي. وهو الذي أدى في كثير من الأحيان إلى أن تؤول مقاليد الأمور في عالمنا العربي، إلى قيادات ذات قدرات محدودة في المجتمع. لذلك لا بد من التأكيد أنه لن تكون هناك نهضة في عالمنا العربي وفي دولنا الخليجية إلا من خلال إصلاح سياسي يمكن المواطن العربي من اختيار حكوماته ويحاسبها على كل قرار تتخذه في ظل قضاء مستقل عن كل جهة إلا الحق الذي تجسده الثوابت الشرعية مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي**﴾ (القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 90). هذه الثوابت التي أثرت القواعد القانونية المعاصرة (يحيى الجمل، 2000: 183–188)، وإعلاماً مسؤولاً يغرس في أجيال الأمة قيم الإبداع والعطاء والصدق والدفاع عن قضايا الأمة والتضحية من أجل إعادة بناء هذه الأمة التي تداعت عليها الأمم. وينبغي ألا نهتم كثيراً بالانتهازيين الذين يعتقدون أن المواطن العربي غير مؤهل لممارسة حقوقه السياسية وكأن ممارسة السباحة يمكن تعلمها بقراءة الكتب بعيداً عن الشاطئ، أو كأن الفروسية يمكن تعلمها بمشاهدة سباقات الخيول. وفي هذا الصدد ينبغي لأبناء الأمة بكل أطيافهم ألا يختلفوا على معنى المشاركة السياسية؛ هل هي الديمقراطية أم هي الشورى الإسلامية؟ ففي اعتقادي أن الخلاف يتلاشى إذا كانت لدينا الشجاعة في أن نقبل بالديمقراطية المعاصرة مهذبة بالثوابت الشرعية التي تنص عليها المصادر الشرعية التي أراد الله

بها حماية الأمة الإسلامية من منطلقات الحضارات الأخرى التي كانت سبباً في اندثارها (فهمي هويدي، 1999: 17–61). وحتى تكون هذه المشاركة السياسية بداية انطلاقة حضارية جادة لا بد أن تكون مشاركة فعلية. وحتى تحقق المشاركة السياسية غاياتها في دول مجلس التعاون الخليجي لا بد أن تكون بداية التجربة صحيحة، من خلال أحزاب سياسية تتداول السلطة التنفيذية من خلال انتخابات نزيهة تقوم على المنافسة بين هذه الأحزاب في ظل قوانين واضحة وحرية للصحافة وغياب للرقابة وقضاء مستقل وتحديد لفترات الرئاسة وبقية المسؤوليات العامة وتحقيق المشاركة المستمرة للمواطنين في عملية صنع القرار. ولا بد لهذه الشعوب أن تطالب بهذه الحقوق التي بها يستقر المجتمع ويزدهر. ولا شك أن للشرائح المثقفة ومؤسسات المجتمع المدني دوراً رائداً في هذا الصدد، لا بد لها أن تقوم به على أكمل وجه. وأخيراً لا بد من التأكيد أن غياب المشاركة السياسية وفعالية المؤسسات القانونية والإعلامية والشعبية في هذه الدول هو سبب رئيس في عدم قدرة هذه الدول على استقطاب رؤوس الأموال والتقنية الأجنبية أو رؤوس الأموال المحلية التي تقدر بنحو 800 مليار دولار والتي تقدر خسارتها السنوية نتيجة لتراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بنحو 10٪ سنوياً (محمد النابلسي، 2000: 568).

ب – تنمية المورد البشري:

المشاركة السياسية التي تطرقنا لها سابقاً تعتبر خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية لبناء الإنسان الخليجي الذي يستطيع مواجهة التحديات التنموية في ظل عالم مفتوح بعضه على بعض، تتنافسه تكتلات اقتصادية عملاقة تمتلك جميع مقومات القوة، وقد قطعت شوطاً طويلاً في بنائها للإنسان الذي أصبح يصنع الثروة في الوقت الذي ما زال عالمنا العربي فيه ينتج ما لا يستهلك ويستهلك ما لا ينتج ويهدر الثروة. لذلك لا بد من اتباع السياسات التي تجعل الإنسان الخليجي منتجاً للثروة بدل أن يكون فقط مستهلكاً لها كما هو الحال اليوم. وتحقيق هذا الهدف يتطلب العمل على محاور عدة، وبتعاون جهات عدة. ففي ظل النظام الذي تحدثنا عنه سابقاً وما يعنيه من بيئة مساءلة فإن النظام التعليمي سيختلف عن النظام التعليمي الحالي في المخرجات، أي نوعية الخريج. فالأهداف التربوية التي تؤمن بها غالبية المجتمع هي الأهداف التي ستغرس في عقول أبناء المجتمع وقلوبهم، وهي الأهداف التي تحفظ قيم أبناء المجتمع ومصالحهم. كما أن القيادات

التربوية والإدارية للمؤسسات التعليمية سوف تأتي بسبب مؤهلاتها التي تمكنها من تنشئة الأجيال التي تمسك بزمام المبادرة وتكون مؤهلة لبناء مؤسسات عصرية بدل أن تكون متسولة للوظائف بسبب ضعف تأسيسها العلمي. هذه الكوادر المؤهلة هي التي يمكنها كذلك أن تمثل جسراً لعبور المعارف المعاصرة من شتى أقطار العالم إلى الدول الخليجية، وذلك من خلال تمركزها في مؤسسات البحث العلمي وفي معاهد التدريب وفي المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة منها والعامة. وهي الفئة التي ستغذي كذلك طبقة رجال الأعمال وبقية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة. ولا شك أن اعتماد معيار الكفاءة والقدرة والأمانة في القبول في الجامعات وفي توظيف الموظفين وترقيتهم وفي تقديم المكافآت بصورها المتعددة أمور كلها ستجعل الموارد البشرية في هذه الدول تتغير وترتقي خاصة في النوع المتمثل في الإنتاجية والمبادرة وتطوير الذات. ولا بد لنا من أن نتذكر أن نمور آسيا (سنغافورة وكوريا وهونج كونج وتايوان) حققت ما حققت من إنجازات اقتصادية بسبب اهتمامها بالعنصر البشري علماً بأنها تفتقر إلى الموارد الاقتصادية الطبيعية وتعاني الكثافة السكانية (Auty, 1999: 55-64). فلقد عنيت هذه الدول بالعنصر البشري منذ الستينيات، وذلك بزيادة إنفاقها على التعليم العالي وتوفير مراكز التدريب المتطورة وإرسال المتميزين من الطلبة إلى الخارج لكسب المعارف واستيعاب التقنيات الحديثة واللازمة لأية نهضة، ذلك بالإضافة إلى محاربة الفساد والتأكيد على الكسب الناتج عن العمل والإبداع (Batra, 1999: 55-64).

ج – التكامل الاقتصادي:

لقد مَنَّ الله – سبحانه وتعالى – على دول المجلس بثروة نفطية هائلة كانت عاملاً أساسياً في ازدهارها الاقتصادي منذ بداية السبعينيات. غير أن قدرة هذه الدول على تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى ثروة متجددة تتحقق من خلال تنويع مصادر دخلها في إطار الكيانات القطرية الحالية ظلت محدودة كما بينا سابقاً، حيث إن هذه الدول ما زالت بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على جهودها التنموية معتمدة على النفط كمصدر أساسي في الإيرادات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي. هذا يعود لكون هذه الدول تخضع إلى قيدين؛ هما: محدودية الموارد الأخرى غير النفط، ومحدودية حجم السوق المحلي نظراً لصغر الأحجام السكانية لهذه الدول. لذلك فإن المرتكز الثالث لتنمية ناجحة في هذه الدول هو إيجاد تكامل اقتصادي بينها يؤدي إلى توسيع حجم السوق وما يعنيه من زيادة الاستثمارات وتقليل الازدواجية والهدر

في مشروعاتها ورفع كفاءة استغلال المورد البشري النادر فيها. كما أن هذا التكامل يمكن أن ينتهي بوحدة اقتصادية سياسية بين هذه الدول على غرار الاتحاد الأوروبي، وهذا لا شك سيساعد كثيراً على تقوية الموقف التفاوضي لها في تعاملها مع العالم الخارجي في قضاياها الاقتصادية منها والسياسية (علي الكواري، وجاسم السعدون، 1996: 42–48). ويمكن لهذه الدول أن تحقق هذا التكامل من خلال تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعتها في عام 1981، والتي ما زال تطبيقها في مراحله الأولى، أي منطقة التجارة الحرة، وكان من المتوقع أن تنتقل هذه الدول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام 2003 علماً بأنه عندما وقعت هذه الاتفاقية كان من المقرر أن يقوم الاتحاد الجمركي في عام 1993. وعلى الرغم من أن التكامل بين دول المجلس سيؤدي إلى توفير كثير من الموارد وتحسين فرص هذه الدول لتحقيق تنمية شاملة فإن هذا التكتل الخليجي سيظل صغيراً مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسود عالم اليوم، الأمر الذي يحتم على هذه الدول أن تعضد تكاملها الاقتصادي بالتعاون الاقتصادي مع الدول العربية والدول الإسلامية، وقد يكون الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية صورة من صور هذا التعاون، كما أن إقامة المشروعات المشتركة مع دول عربية وإسلامية أخرى شكل آخر من أشكال هذا التعاون الذي أصبح ضرورة لتطور هذه الدول وتحسين فرص بقائها في عالم تحقق فيه التكتلات العملاقة في أمريكا (NFTA) وأوروبا (EEC) وآسيا (ASEAN) مكاسب متتالية ومتزايدة على حساب دول الخليج وبقية الدول العربية التي ما زالت تراوح مكانها.

د – ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية والقانونية:

إضافة إلى المرتكزات السابقة لتنمية خليجية ناجحة لا بد لهذه الدول كذلك من تبني سياسات اقتصادية وإدارية عقلانية تختلف عن تلك التي أخذت بها منذ بداية السبعينيات، وتكون منسجمة مع المستجدات العالمية، وتعتبر أساسية لبناء المجتمعات المعاصرة، وذلك لأن كثيراً من الدراسات الأمبيريقية على الاقتصاديات النفطية تشير إلى أن السياسات المتبعة تعتبر أهم أسباب إخفاق هذه الدول في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي وغير معتمد على النفط (Auty, 1993: 241-258). **وأول** هذه السياسات اللازم اتباعها هي عملية الفصل بين المال العام والخاص على كل مستوى، ووضع القوانين التي تحارب الفساد الإداري والمالي المتفشي بكل صوره في

هذه الدول، وهذا يتطلب إرجاع الأمور إلى نصابها، أي إسناد القرارات المتعلقة بالمال العام إلى سلطة تشريعية منتخبة تمثل الإرادة الشعبية. ونجاح هذه الخطوة يتطلب أن يكون التوظيف في المناصب الحكومية قائماً على معايير الكفاءة والأمانة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين**﴾ (القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 26) وليس لأن الشخص ينتمي إلى فئة أو أخرى من الفئات المتنفذة مما يجعل المال العام يتعرض لشتى صور التبذير والنهب.

ثانياً: لا بد من تخصيص كثير من المؤسسات العامة ورفع كفاءة أدائها وتقليل الأعباء المالية للقطاع الحكومي وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، ذلك بالإضافة إلى تشجيع دور القطاع الخاص. وحتى يحقق التخصيص الأهداف المذكورة لا بد أن تعهد عملية التخصيص إلى هيئة مستقلة ونزيهة وأن تتصف أعمالها بالشفافية التامة (يوسف اليوسف، 1997: 31–55).

ثالثاً: إن حكومات المنطقة تقدم كثيراً من الدعم بعضه غير مسوغ، فالإنفاق المفرط على الإعلام الرسمي والدعم لبعض الإعلام الخاص أمر ينبغي إعادة النظر فيه، ومن ثم فإن إلغاء المؤسسات الإعلامية الرسمية في هذه الدول هو حل عملي لمشكلات هدر الموارد وتشويه القيم. وإذا كانت حكومات هذه الدول تريد فعلاً أن توجد إعلاماً ناجحاً يساعد في بناء المجتمعات الخليجية فإنه يمكن لها أن تنحو منحى الحكومة البريطانية في إنشاء محطة الـ BBC أو الاقتداء بالحكومة القطرية في تأسيس محطة الجزيرة التي تعتبر في تصوري دليلاً على أن الحرية يمكن أن تؤدي إلى إنجازات في عالمنا العربي مهما اختلفنا مع بعض برامج محطة أو قناة الجزيرة، وهذا أمر طبيعي. وفي اعتقادنا أن هناك طرقاً أخرى للارتقاء بوضع أفراد المجتمع من خلال الاستبدال بقيم الاستهلاك المفرط قيم الإنتاج وبناء اقتصاديات متنوعة الهياكل الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً، بدل إغراق المواطنين ببعض العطاءات المؤقتة التي لا يستطيعون الحفاظ عليها في المدى الطويل في ظل الهياكل الاقتصادية الحالية، مما يدفعهم إلى الوقوع في مصيدة الديون والأزمات الاقتصادية والعيش على المضاربات والاستجداء.

رابعاً: ينبغي كذلك أن يطلق العنان لمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والأحزاب والمؤسسات الخيرية ودور النشر ومراكز الأبحاث وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني حتى يحدث نوع من التوازن بين دور الحكومة ودور المجتمع، مما يؤدي إلى الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

خامساً: أما السياسات الصناعية والتجارية اللازمة لتحقيق التنمية الناجحة فلا بد أن تكون بعيدة عن الجمود أو «الدوغماتية»، بل لا بد أن تكون موجهة لتنويع الهياكل الاقتصادية لهذه الدول مع كفاءة في استغلال الموارد المتوفرة. فقد تكون هناك حماية لبعض الصناعات الاستراتيجية ما دامت هذه الحماية منسجمة مع مقررات منظمة التجارة العالمية وذات بعد زمني حتى لا تظل هذه الصناعات في مرحلة النشوء إلى ما لا نهاية، كما تشير إلى ذلك تجارب كثير من الدول النامية خلال القرن العشرين. كما أن هذه الدول قد تعتمد على المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية لاعتبارات تتعلق باستيراد التقنية المتطورة والتدريب على المهارات العالية وتسويق المنتجات كما هو الحال في القطاع النفطي. وقد يكون للدولة دور بارز في بعض النشاطات الاقتصادية بينما يكون للقطاع الخاص الدور الرائد في نشاطات أخرى. هذه المرونة في رسم السياسات التي يمكن أن تقوم عليها التنمية الناجحة في دول المجلس هي درس آخر يمكننا استيراده من تجارب التنمية في دول شرق آسيا أو ما يعرف بنمور آسيا (Batra, 1999: 55-64). **أخيراً** لا بد للقرارات المتعلقة بالقطاع النفطي، بوصفه محركاً لعملية التنمية، والإنفاق العسكري الذي يمثل نصيب الأسد في نفقات هذه الدول وقيام الأحلاف العسكرية التي تؤثر على أمن هذه المنطقة، من أن تخضع لإرادة المجتمع ممثلة في المجالس المحلية والإقليمية المنتخبة.

المصادر:

باقر النجار (2001). **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

صندوق النقد العربي (2000). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000**. بيروت: 29، 108، 315.

صندوق النقد العربي (2001). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001**. بيروت: 135، 142، 178، 285، 327، 333.

صندوق النقد العربي (2001). **التجارة الخارجية للدول العربية**. بيروت، رقم 19.

علي الكواري، وجاسم السعدون (1996). دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية. منتدى التنمية، وثائق اللقاء السنوي – يناير 1993، الكويت، دار قرطاس للنشر، 28–32 و42–48.

فهمي هويدي (1999). **الإسلام والديمقراطية في الحركات الإسلامية والديمقراطية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 17–61.

محمد النابلسي (2000). **التنمية الاقتصادية العربية والمتغيرات العالمية في العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين**. الأردن، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية؛ 568.

محمود السمرة (2000). العروبة والإسلام وأوروبا، حوارات في الفكر العربي المعاصر. **النهضة العربية الثانية**. الأردن: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية، 57–74.

يحيى الجمل (2000). حوارات في الفكر العربي المعاصر. **النهضة العربية الثانية: تحديات وآفاق**. الأردن: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية، 183–188.

يوسف اليوسف (1993). عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 70: 75–113.

يوسف اليوسف (1997). آفاق التخصيصية في دولة الإمارات العربية المتحدة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 25، (4): 31–55.

يوسف اليوسف (2002). الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 30، (2): 257–266.

Ascher, W. (1999). *Why governments waste natural resources: Policy failures in developing countries*. Baltimore & London: Johns Hopkins University Press.

Auty, R. (1990). *Resource-based industrialization: Sowing the oil in eight developing countries*. Oxford: Claredon Press.

Auty, R. (1993). *Sustaining development in mineral economies: The resource curse thesis*. London: Routledge.

Auty, R., & Mikesell, R. (1988). *Sustainable development in mineral economies*. Oxford & New York: Claredon Press.

Auty, R. (1999). *The transition from rent-driven growth to skill-driven growth: Recent experience of five mineral resource economies*. USA: Mass: Edward Elgar in association with UNCTAD.

Batra, R. (1999). *Stock market crash of 1998 and 1999. Texas:* Liberty Press Richardson.

Corden, M. & J. Neary (1982). Booming sector and Dutch disease economics: A survey. *Economic Journal,* 92: 825-848.

Gelb, A., & Associates (1988). *Oil windfalls: Blessing or curse*. World Bank Publication: Oxford University Press.

Knudsen, O., & Parens, A. (1975). *Trade instability and economic development*. MA: Heath Lexington Books.

Lane, P., & Tornell, A. (1995). Power concentration and growth. Discussion Paper 1720, Cambridge (Mass): Harvard Institute of Economic Research.

Mayer, J. et al (Eds.) (1999). *Development policies in natural resources economies*. U.K: Edward Elgar.

Perkins, D. et al (2001). *Economics of development*, New York: W.W. Norton 5th ed.

Rivera-Batiz, F., & Rivera-Batiz L. (2002). Democracy, participation, and economic development: An introduction. *Review of Development Economics,* 6(2): 135-150.

Roemer, M. (1970). *Fishing for growth: Export-led development in Peru, 1950-1967*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Roemer, M. (1985). Dutch disease in developing countries: Swallowing bitter medicine. in Matts Lundhale (Ed.), *The primary sector in economic development,* London: Croom Helms.

Sen, A. (1999). *Development as freedom*. New York: Oxford University Press.

Stiglitz, J. (2002). *Globalization and its discontents*. London: W.W. Norton & Company.

Stucliffe, R. (1971). *Industry and under development*. London: Addeson-Wesley.

UNDP. (2002). *Human development report 2002*. New York: Oxford University Press: 27-31 (Arabic).

World Bank (2000). *World development report 1999/2000*: *Entering the 21 Century*. New York: Oxford University Press.

قدم في: اكتوبر 2002

أجيز في: مارس 2003

Economics

Is the Oil Sector a Motive for Development or an Obstacle: The GCC States Experience

Yousif Khalifa Al-Yousif*

The present paper explores the relationship between oil and economic development in the GCC economies. It starts by asking if the oil-based development in the GCC, over the last quarter century, was successful in transferring these economies from ones based on oil to more diversified ones. The answer is negative and substantiates the answer by a number of economic indicators which show that the GCC economies are still dependent on oil as the major source of income, revenues, and exports. Then, it proceeds by presenting some of the possible explanations for these countries' failure to diversify their economies. Finally, the paper concludes with a number of policies that could lead to a more sustainable economic development in the countries at hand.

Keywords: Oil, Development, GCC.

* Department of Economics, College of Administration and Business, United Arab Emirates University, Emirates.